انقلاب ٧ تشرين الثاني وأثره على الحياة الحزبية في تونس ١٩٨٧-١٩٨٨

م. د. نعمه بحر فياض
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الملخص

شكّلت مسألة التعددية الحزبية في تونس أحد أهم المشاكل السياسية في تونس منذ إعلان تأسيس الجمهورية التونسية عام ١٩٥٧ ولاسيما بعد الأحداث التي شهدتها تونس عقب تقيّد الحياة الحزبية في تونس وحضر الأحزاب السياسية كافةً والتي أعلن عنها النظام التونسي في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري في عام ١٩٦٤، وعلى الرغم من كلّ محاولات رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة امتصاص زخم المعارضة إلا أنَّ مساعيه كانت نتائجها بالفشل في كلّ مرةٍ، وعلى الرغم من تظاهر النظام التونسي بأنَّه متسامح مع أحزاب وقوى المعارضة التونسية وفسح المجال أمامها في المشاركة السياسية في إدارة الدولة إلا أنَّ تلك الخطوات لم تكن جدية؛ لأنّها كانت في كلّ مرةٍ مشروطة بشروط تعجيزية، وضلّت تلك المناورات من النظام التونسي حتى انقلاب ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧، ووصل الوزير الأول زين العابدين بن علي إلى رئاسة الجمهورية؛ ليفتح عهدًا جديدًا على مسار العمل السياسي في تونس بوضع ضوابط وتشريعات جديدة تضمن المشاركة السياسية بين الأحزاب السياسية على الساحة السياسية التونسية.

الكلمات المفتاحية: تونس، الأحزاب السياسية، انقلاب ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧، زين العابدين بن علي، قانون الأحزاب والجمعيات السياسية.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 9, Issue 30, Nov 2022
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The November 7 coup and its impact on party life in Tunisia 1987-1988

Nima Bahr Fayyad
General Directorate of Education of Salah al-Din

Abstract

The coup d'état of November 7, 1987 was a qualitative move in Tunisia, as it made fundamental changes to the general conditions in Tunisia, especially the political ones, which witnessed important changes to the policy of the ruling political system in the way of dealing with parties and political organizations with different intellectual orientations and political ideology, and Zine El Abidine Ben Ali did not keep Anything from the Bourgeois legacy other than the form of the republican system, and this has led to the easing of the impact of opposition parties against it at the beginning. This has led us to delve into the nature of the new political system's interaction with other political parties outside the ruling constitutional democratic assembly, by legislating systems and laws New ones are compatible with political and democratic developments in Tunisia in the next stage, and this is what prompted us to divide the research into three main axes, the first is political developments in Tunisia 1987, while the second axis is the Political Parties Law of 1988, the political parties that were approved after the Zine El Abidine Ben Ali coup, and a conclusion that included the most important The findings of the research.

Keywords: Tunisia, Political parties, Coup of November 7, 1987, Zine El Abidine Ben Ali, Law of political parties and associations.

المقدمة:

شكّل انقلاب ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ نقطة تحول مهمة في تأريخ تونس المعاصر، إذ أحدث تغيرات جوهرية على الأوضاع العامة في تونس ولاسيما السياسية منها التي شهدت تغيرات مهمة على سياسة النظام السياسي الحاكم في طريقة التعامل مع الأحزاب والتنظيمات السياسية بمختلف توجهاتها الفكرية وأيدولوجيتها السياسية ولم يبقِ زين العابدين بن علي أيّ شيءٍ من التركة البورقبية سوى شكل النظام الجمهوري، ممّا أدّى إلى التخفيف من وطأة أحزاب المعارضة ضدة في بداية الامر، وهذا ما دفعنا الى الخوض في طبيعة تعامل النظام السياسي الجديد مع الأحزاب السياسية الاخرى خارج التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، بتشريع نظم وقوانين جديدة تتلاءم مع التطورات السياسية والديمقراطية في تونس بالمرحلة القادمة ، ممّا دفعنا الى تقسيم البحث إلى اربعة محاور رئيسة، الاول: انقلاب ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ وأثره في الحياة السياسية في تونس، اما المحور الثاني فهو قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٨٨، والمحور الثالث الأحزاب السياسية التي أجيزت بعد انقلاب زين العابدين بن علي، والمحور الرابع الأحزاب السياسية التونسية التي أجيزت بعد صدور قانون الأحزاب والجمعيات التونسية عام ١٩٨٨، والخاتمة تضمنت اهم النتائج التي توصل إليها البحث.

أولًا: انقلاب ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ وأثره في الحياة السياسية في تونس.

شهدت تونس اوضاعًا سياسية مرتبكة في نهاية عام ١٩٨٧ والتي انعكست آثارها سلبًا على المشهد السياسي التونسي؛ بسبب هيمنة رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة[١]، واستحواذه على القرارات المصيرية التي تهمّ مستقبل البلاد[٢]، إلا أنَّ تقدّم الاخير بالسنّ وتعرّضه لأزماتٍ صحيةٍ متكررةٍ كانت السبب وراء عجزه عن الإيفاء بالتزاماته رئيسًا للبلاد، وفي الوقت نفسه فتح الباب امام المقربين منه للتدخل في إدارة الدولة ووصل التدخل الى حدّ إقالة وتعيين الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة[٣].

وأمام تلك الاوضاع السياسية المضطربة أصدر رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة مرسومًا جمهوريًا في ٢ تشرين الاول ١٩٨٧ عيّن بموجبه زين العابدين بن علي[٤]، رئيسًا للحكومة التونسية والامين العام للحزب الاشتراكي الدستوري الى جانب احتفاظه بمنصب وزير الداخلية ، وقد شكّل ذلك نقطة تحول مثيرة للجدل بين الطبقة السياسية التونسية؛ لكونه اول شخصية من الجناح العسكري تصل الى رئاسة الحكومة التونسية منذ الاعلان عن تأسيس الجمهورية التونسية قبل ثلاثة عقود من الزمن[٥]، وما يشكله ذلك من خطورة كبيرة على مصالح الطبقة السياسية المقربة من رئيس الجمهورية، ولاسيما أنّه تسلم مقاليد رئاسة الحكومة في وقتٍ كانت الساحة السياسية تشهد تعقيدًا سياسيًا وتصعيدًا جماهيرًا؛ بسبب الازمات الاقتصادية المتكررة التي اصابت البلاد، وتزايد نشاط الحركة الاسلامية التي شهد نشاطها السياسي تزايدًا سريعًا وملفتًا للنظر بين فئات الشعب التونسي، فضلًا عن توغلها داخل مؤسسات الدولة السياسية والادارية[٦].

وشكّلت الاجواء السياسية المضطربة مناخًا سياسيًا مناسبًا لرئيس الحكومة زين العابدين بن علي؛ للتقرب من رئيس الجمهورية، التي جعلت الطريق امامه مفتوحًا ولاسيما مع احتفاظه بمناصبه السياسية في الحزب والادارية في الحكومة التي مكنته من اتخاذ القرارات من دون الرجوع الى أيّ جهةٍ، ومع تقدم رئيس الجمهورية بالسنّ وضعف قدراته على مسك زمام الامور السياسية، وتصاعد نشاط الحركة الاسلامية والطلابية التي رافقتها زيادة شقّة المعارضة ضده، قد جعلته يتراجع عن فكرة إشراك الفئة العسكرية في ادارة الدولة، وإسناد رئاسة الحكومة الى شخصية عسكرية[٧].

واستهدف الحبيب بورقيبة من تعيينه زين العابدين بن علي رئيسًا للحكومة إحكام قبضته على مقاليد الحكم في البلاد بوضعه شخصية عسكرية ورئيسًا لجهاز الأمن الوطني على رئاسة الحكومة التونسية؛ لإضعاف قوى الأحزاب المعارضة له وفي مقدمتها حركة الاتجاه الاسلامي[٨]، التي كان لها نشاط متزايد ملحوظ على الساحة السياسية التونسية، إلا أنَّ تلك الامور كانت قد

أتت بنتائج عكسية، إذ أسهمت في إقصاء الحبيب بورقيبة من رئاسة الجمهورية في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ وإحداث تغيير جذري في مفاصل الجمهورية التونسية كافةً[٩]، ولاسيما بعد تظافر عدّة عوامل في التعجيل بتلك الخطوة والقيام بانقلاب الهدف منه ازاحة الحبيب بورقيبة عن رئاسة الجمهورية وهي[١٠] :

١- حالة عدم الاستقرار السياسي الذي كانت تعيشه تونس في تلك المدة والذي ألقى بضلاله السلبية على الاوضاع العامة في تونس، والذي عرف بمسلسل الاثنين؛ نسبةً الى صبيحة يوم الاثنين الذي كان ينتظر منه التونسيون إصدار القرارات المصرية التي تهمّ مستقبل البلاد.

٢- قيام رئيس الجمهورية بإجراء تغييرات في مفاصل الدولة من دون الرجوع الى رئيس الحكومة ومجلس الامة، التي عدّها رئيس الحكومة غير قانونية وتجاوزًا على صلاحياته الدستورية.

٣- توالي الازمات الاقتصادية على البلاد التي كان السبب فيها سياسة رئيس الجمهورية التي اتاحت الفرصة امام رؤساء الحكومات التونسية منذ اعلان النظام الجمهوري قبل ثلاثين عامًا، والتي تسببت بخلق فجوة بين النظام وابناء الشعب التونسي.

٤- تصاعد حالة الخلاف بين رئيس الجمهورية وقيادات حركة الاتجاه الاسلامي والتي ادّت الى إرباك الوضع السياسي في البلاد.

واستطاع الوزير الأول زين العابدين بن علي إقصاء رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة من أعلى هرم السلطة، والإطاحة بنظام حكمه الحديدي، الذي حكم فيه تونس منذ استقلالها في عام ١٩٥٦ بانقلاب سلمي[١١]، على إثر البيان الذي ألقاه في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ والذي جاء فيه: **((إنَّ شيخوخته وتدهور حالته الصحية بناءً على تقرير طبي دفع بنا إلى التفكير في أنَّ الواجب الوطني يفرض علينا إعلانه في حالة عجز كامل عن تولي مهام رئاسة الجمهورية وانطلاقًا من ذلك وتطبيقًا للمادة ٥٧ من الدستور نتولى بعون الله رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة))**[١٢].

وبدأت بوادر الانفراج السياسي تلوح بالأفق بعد الانقلاب في عموم البلاد، فقد شهدت البلاد تطورات وتغيرات مهمة على صعيد المؤسسات الحكومية والدستورية لرئيس الجمهورية، إذ حدّدت ولاية رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لولاية واحدة فقط، بعد تعديل الدستور الذي ألغى المادة (٥٧) من الدستور التونسي التي أعطت رئيس الجمهورية الأسبق الحقّ في الرئاسة مدى الحياة[١٣]؛ لتجنب احتكار السلطة من شخصٍ واحدٍ كما حصل في مدة رئاسة الحبيب بورقيبة، إذ أكد الرئيس زين العابدين بن علي على أنَّ تلك التعديلات الدستورية هي خطوته الأولى، للعودة بالبلاد إلى الأسس الطبيعية للنظام الجمهوري التي حدّدها الدستور

التونسي والحيلولة دون التجاوز على نصوصه تحت أيّ ظرفٍ أو سببٍ كان[١٤]، وأنَّ ما تحتاجه الجمهورية والشعب التونسي هو تطبيق الدستور بالشكل الصحيح ، وعدم التحايل على نصوصه وتطبيق ما جاء فيه بشكل قانوني، حتى تتمكن المؤسسات العامة من أداء وظيفتها والعمل بشكل صحيح ، وتكون أكثر فاعلية في الإدارة والتنظيم للمؤسسات العامة[١٥].

ووضع زين العابدين بن علي في اولوياته الوطنية العمل على تعزيز وحماية الحريات العامة، بإفساح المجال أمام وسائل الإعلام والصحف بممارسة نشاطها الإعلامي والصحفي بحريةٍ تامةٍ لتكون أكثر ليبرالية في طروحاتها الفكرية، والتعبير عن آرائها السياسية لبناء مجتمع ديمقراطي يضمن حرية التعبير والراي، وفي الوقت نفسه ألغى المحكمة الإدارية العليا التي شكّلها الحبيب بورقيبة للنظر بالدعاوى التي تخصّ المعارضين لسياسته وكبار المسؤولين[١٦]، وأصدر عفوًا رئاسيًا عامًا أطلق فيه سراح المتهمين كافة، ممن اعتقلوا وفقًا لأحكامها الصادرة مسبقًا في مدة رئاسة الحبيب بورقيبة، وإخضاع مثل هكذا احكام لضوابط معينة تحدد من الجهاز القضائي المركزي، وبناءً على ذلك تمّ إطلاق أعداد كبيرة من السجناء السياسيين ولاسيما من حركة الاتجاه الإسلامي[١٧] .

وأسهمت الأجواء السياسية الهادئة التي أعقبت الانقلاب في خلق نوع من الانفراج السياسي، ولاسيما بعد صدور الميثاق الوطني الذي أصدره رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي في عام ١٩٨٨، والذي لقي ترحيبًا من القوى والأحزاب السياسية المعارضة كافة، إذ أكد في مضمونه على أنَّ الحكم بنظام الحزب الواحد أصبح من غير الممكن الاستمرار فيه، وضرورة إفساح المجال أمام الأحزاب السياسية الاخرى في إدارة المؤسسات العامة[١٨]، وإعادة الاعتبار للنظام الجمهوري متجاوزًا ارتباط تونس بماضيها الاستعماري والبورقيبي، وفي الوقت نفسه ركّز الميثاق الوطني على التعددية الحزبية وتكريس مبدأ الديمقراطية في مكونات النظام السياسي الجديد في تونس، وهذا ما أكده الرئيس زين العابدين بن علي في خطابه الذي ألقاه في ٢٠ شباط ١٩٨٨ قائلًا : **((إنَّ الديمقراطية ليست قوانين وترتيبات فحسب بل هي أولًا وأساسًا روحية واخلاقية وسلوك وممارسة .. وإنَّ الديمقراطية لا تعني الفوضى .. وإنَّ الديمقراطية هي المناخ الأمثل لبروز ونمو طاقات الخلق والإبداع الكامنة في شعبنا، وهي أنجح وسيلة لتسخير هذه الطاقات في خدمة الوطن))** [١٩]، وعلى ما يبدو أنَّ زين العابدين بن علي جعل الميثاق الوطني الذي دعا إليه غير ملزمٍ للأطراف السياسية الراغبة في المشاركة فيه وترك الباب مفتوحًا امامها، وجعل الانضمام له أمرًا طوعيًا بالتوافق فيما بين القوى السياسية كافة، مستهدفًا في ذلك إيجاد

صيغة توافقية الأطراف السياسية كافةً خارج الديوان السياسي لحزب التجمع الاشتراكي الديمقراطي؛ لخلق أجواء وطنية جديدة؛ لإنجاح العمل الوطني.

ثانيًا: قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٨٨.

أصدر الرئيس زين العابدين بن علي قانون الأحزاب والجمعيات السياسية في ٣ أيار ١٩٨٨، الذي فتح الباب أمام تشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية على وفق شروط محددة، فضلاً عن إعادة النظر في قانون الانتخابات وتنظيمها والعمل على تفعيل وفتح الباب أمام المشاركة السياسية، للأحزاب والقوى المعارضة كافة في مجال تدعيم النظام الديمقراطي[٢٠]، وفي الوقت نفسه سمح القانون الجديد للمبعدين السياسيين في الخارج بالعودة إلى البلاد[٢١]، وإصدار عفوٍ عامٍ عن المعتقلين السياسيين في سجون ومعتقلات النظام البورقيبي[٢٢]، فضلاً عن أنَّه قام بإصلاحات أخرى شملت المنظومة الحزبية لتأكيد النهج الديمقراطي، وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري في ٢٧ شباط ١٩٨٨، أقرّت اللجنة فيه تغيير تسمية الحزب إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، إذ أكّد على أنَّ تلك الخطوة كان الهدف منها تجاوز السلبيات التي علقت بالحزب؛ بسبب سيطرة النظام عليه وجعلته بعيدًا عن الجماهير، لذا أكّد على أنَّ الديمقراطية واحترام الرأي الأخر والأغلبية السياسية والانفتاح على المؤسسات المجتمعية، أساس العمل السياسي والحزبي في المستقبل[٢٣].

ويتضح ممّا تقدّم أنَّ تلك الإجراءات والخطوات التي خطاها النظام السياسي الجديد، وإيجاد أساليب جديدة للعمل السياسي الصحيح تجاه الأحزاب والقوى المعارضة، وهذا ما مكّن زين العابدين بن علي من تجاوز الأزمات وإزالة أسباب التوتر بينها وبين النظام التي عانى منها النظام السياسي السابق، ويمكن عدّها أحد السبل الجديدة والمبتكرة من رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي في تدعيم أركان نظامه الجديد.

ثالثًا: الأحزاب السياسية التونسية بعد انقلاب ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧.

وضع النظام السياسي الجديد في تونس مسألة تشكيل ونشاط الأحزاب والجمعيات السياسية في اولى اهتماماته، بإحداث تغيير جذري في سياسة التعامل مع أحزاب وتنظيمات المعارضة السياسية، وقد شملت تلك التغييرات التنظيمات السياسية كافةً حتى الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري (الحزب الحاكم)، ولاسيما إفساح المجال أمام الأحزاب والجمعيات السياسية المعارضة ممارسة نشاطها السياسي المعارض بشكل اوسع، ليكون متناسبًا مع مبدأ المشاركة السياسية، للسير بالبلاد قدمًا نحو التوجه الديمقراطي الصحيح من دون قيود رقابية تؤثر في النهج الديمقراطي الجديد[٢٤].

وشكّل صدور قانون الأحزاب الذي أصدره زين العابدين بن علي في ٣ ايار ١٩٨٨ ووقعت عليه أغلب الأحزاب السياسية الضامن الفعلي للتعددية السياسية ، ولاسيما في المدة التي أعقبت انهيار مؤسسة الحكم بالحزب الواحد والقائد الأوحد التي حكمت تونس ما يقارب الثلاثة عقود من الزمن[٢٥]، والغرض من القانون إيجاد أيدولوجية سياسية جديدة، تعمل على جعل القوى والأحزاب السياسية كافة على الساحة السياسية التونسية داعمة للنظام السياسي الجديد برئاسة زين العابدين بن علي، وتمكّنه من احتواء أحزاب المعارضة التونسية عبر الوسائل الديمقراطية المعلنة فيه[٢٦]، التي تحول دون تنامي قوى المعارضة وتشكيل تحالف سياسي فيما بينها، وتكون تحت سيطرة الحزب الحاكم، وقلب المنافسة السياسية فيما بينها إلى حالة تصارع وتناحر، حتى تتلاشى وتختفي من الوسط المعارض المعتدل الذي هو أساس المجتمعات الديمقراطية كافة[٢٧].

ومنح قانون الأحزاب الجديد للمعارضة التونسية حرية تشكيل الأحزاب على أنْ تكون مبنية على الاسس الديمقراطية الناشئة، وأنْ تكون مدافعة عن حقوق الإنسان وعن المكتسبات التي تحققت في تونس في ظلّ النظام الجمهوري، على وفق مبدأ سيادة الشعب التي نظمها دستور الجمهورية التونسية، وفي الوقت نفسه اشترط القانون على كلّ حزب سياسي نبذ العنف بكلّ أشكاله ، وعدم إشهار السلاح تحت أيّ ظرفٍ كان واتّباع الأسلوب السلمي في معارضته في أيّ حالٍ من الأحوال، ورفض كلّ أساليب التمايز العنصري التي كانت سائدة في المرحلة السابقة أثناء حكم رئيس الجمهورية الأسبق الحبيب بورقيبة، والنظر الى فئات الشعب التونسي بالتساوي من دون التميز فيما بينها، ومن جهةٍ أخرى ألزم القانون الأحزاب المصادقة عليه عدم إسناد مبادئها وأهدافها وبرامجها السياسية الى أيّ جهةٍ دينيةٍ او عنصريةٍ او للغةٍ او أيّ جهةٍ خارجيةٍ تنال من النظام الجمهوري للبلاد[٢٨].

ومنذ اعتماد قانون الأحزاب المشار إليه، أجزيت ثلاثة احزاب جديدة الى جانب الاربعة احزاب[٢٩]، التي كان مسموح لها بممارسة نشاطها السياسي قبل النظام السياسي التونسي السابق، ليبلغ عدد الأحزاب المعترف بها قانونيًا في تونس سبعة أحزاب[٣٠]، ولم تتمكن حركة الاتجاه الإسلامي الحصول على اعتراف رسمي من النظام التونسي الجديد، على الرغم من استبدال تسميتها إلى حزب النهضة تماشيًا مع الوضع السياسي الجديد[٣١].

رابعًا: الأحزاب التي اجيزت بعد صدور قانون الأحزاب في ٣ أيار ١٩٨٨ هي:

أ- الحزب الاجتماعي التحرري.

حصل الحزب على الاعتراف الرسمي لممارسة نشاطه العلني في ١٢ أيلول ١٩٨٨ ، ويعدّ أول حزب سياسي معارض يحصل على تصريح للعمل السياسي المعارض في تونس ، بعد

انقلاب ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧، ومنحته الحكومة حقّ اصدار صحيفة (الأُفق)، إلا أنَّه لم يتمكن من اصدارها؛ لعدم توافر الإمكانات المادية للحزب[٣٢]، وأكّد الحزب في أطروحاته ومنهاجه السياسي على أنَّه حزب ليبرالي ، وضع في مقدمة أولويات أهدافه السياسية الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية لتونس[٣٣]، وأكّد الحزب على حقوق الانسان ومكاسب الشعب ولاسيما المحافظة على النظام الجمهوري، والذي عدّه مكسبًا شعبيًا لا يمكن التفريط أو التنازل عنه تحت أيّ ظرفٍ[٣٤].

وركّز الحزب في منهاجه على الجوانب الاقتصادية والثقافية والعلمية، فقد دعا إلى تحرير الاقتصاد الوطني وعدم ربطه بأيّ اقتصادٍ لأي دولة أجنبية وتحريره من هيمنة الاقتصاد الامريكي وصندوق النقد الدولي[٣٥]، (International Monetary Fund) ، وفي الوقت نفسه دعا الحكومة الانسحاب عن القطعات الاقتصادية، باستثناء القطعات الاقتصادية التي تهتم بالجوانب العمومية التي تهم الشعب التونسي[٣٦]، وشدد الحزب على ضرورة تطبيق نظام اللامركزية السياسية وتشجيع عمل الجمعيات والأفراد ، على إيجاد طرق جديدة تسهم في تطوير المجتمع التونسي، بعيدًا عن العنف وعدم إشاعة الفوضى تبريرًا لعمل المعارضة، وفي الوقت نفسه أكد الحزب على إتاحة الفرصة وإشاعة قيم الأبداع والابتكار لفئات الشعب التونسي كافة ومن دون أيّ قيد أو شرط سوى بالقانون، مع التمسك بمبدأ المواطنة والحفاظ على القيم الحضارية العربية الإسلامية، التي ورثتها الجماهير التونسية من ماضيها المشرق[٣٧].

ودعا الحزب إلى إشاعة روح العلمانية في المجتمع التونسي وجعله مجتمعًا صناعيًا بالدرجة الأولى، وشدّد على وضع مرحلة انتقالية بالمجتمع المدني ، والعمل على إرساء دعائم التعددية السياسية ، وشدّد الأمين العام للحزب السيد أمين الباجي والقيادات السياسية للحزب وكل المنتمين له، مؤاخذتهم ضد طرق تطبيق المبادئ العامة التي تبناها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) [٣٨]، وشدّد الحزب في موضوع الديمقراطية وجعلها قضيته المركزية، إلا أنَّه اصطدم بأيديولوجية الحزب الحاكم، التي اضطرته إلى التخلي عن العديد من مشاريعه الاجتماعية السابقة، التي تبنتها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والتي كان تقع تحت تأثيرها قيادة الحزب[٣٩].

ولم يكن خطاب الحزب ذا عمق ثقافي، وذلك ما انعكس سلبًا على قدرته تحقيق استجابة واسعة وفي الوقت نفسه فشل في إحداث أيّ تأثير داخل المجتمع التونسي، إذ كانت مطالبه الأساسية تنحسر بالدفاع عن هوية المجتمع التونسي ولم يتعرض إلى المسائل الاخرى في المشاركة السياسية والانفتاح السياسي ، فضلاً عن أنَّ غالبية أعضائه كانوا من النخبة البرجوازية

الذين شكلوا قواعده الجماهيرية، ولم يهتم بالفئات الصغيرة من المجتمع التونسي[٤٠]، وبالتالي فإنَّ المصالح الاجتماعية التي تصدى لها الحزب، قد شوّش عليها خطابه الأيديولوجي العلماني ، ممّا أسهم في وضع حاجزٍ بينه وبين النخب الجماهيرية الواسعة من ابناء الشعب التونسي[٤١]، وممّا زاد من تراجع شعبية وقواعده الجماهرية، أنَّه سخّر كفاءاته وقياداته الفكرية والأكاديمية وخبراته النضالية السابقة ، وخلفياتهم العقائدية المعادية للفكرة الإسلامية لصالح توجهات رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي الجديدة في ايجاد صيغة تفاهم مع الاطراف المعارضة كافةً، وسخّر هؤلاء ولاءاتهم الفرانكفونية (La-Francophonie) [٤٢]، والامريكية لحماية الدولة العلمانية، التي يتزعمها الاخير الذي كان قد حذّر من تنامي الحضور الإسلامي واحتمالات تحالفه مع السلطة الجديدة[٤٣].

ويتضح ممّا تقدم أنَّ الحزب الاجتماعي التحرري ظل يعملّ بشكل موضوعي؛ لإحداث تغيير حقيقي في تجاه التحولات الديمقراطية في الحياة السياسية داخل البلاد، وفي الوقت نفسه عملت قيادة الحزب؛ للحصول على مواقع مهمة في الدولة؛ لتعزيز موقع فكرة الحزب الليبرالية الذي كانت طاغية ليس في مؤسسات الدولة فحسب، بل أصبحت سائدة في مجالات الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وقد وجدت قيادة الحزب بعد وصول زين العابدين بن علي إلى اعلى هرم في السلطة، الفرصة المناسبة أمامهم في جعل الأبواب مفتوحة أمامهم، للاستئثار بالمناصب الحكومية ومؤسسات الدولة ، والتقدم إلى المواقع القيادية على أمل الاستئثار بها مستقبلًا .

ب- حزب التجمع الاشتراكي التقدمي.

حصل الحزب على الترخيص الرسمي بممارسة نشاطه السياسي بشكل علني في ١٢ أيلول ١٩٨٨ ، على إثر صدور قانون الأحزاب الذي نظمت فيه عمل الأحزاب السياسية ، في ظل سياسية الانفتاح السياسي والديمقراطي التي شهدتها تونس بعد وصول زين العابدين بن علي لرئاسة الجمهورية[٤٤]، إذ تقدّم أمينه العام أحمد نجيب الشابي[٤٥]، بطلب رسمي موجّه إلى رئاسة الجمهورية، طلب فيه منح الحزب الإجازة الرسمية لممارسة نشاطه السياسي كبقية الأحزاب المعارضة الأخرى، مرفقًا مع الطلب قائمة بأعضاء الهيأة الإدارية للحزب[٤٦]، وقد ركّز الحزب في منهاجه السياسي على تبني النظام الاشتراكي خيارًا اقتصاديًا كبقية الأحزاب اليسارية، ولاسيما أنَّه يُعدّ حزبًا يساريًا ذا صبغة تقدمية[٤٧].

ورحّب الحزب بمجمل إجراءات الانفتاح السياسي والديمقراطي التي انتهجها النظام السياسي الجديد، واصفًا إياها بأنَّها تنطوي على قدر كبير من الإيجابيات التي ستنعكس على الساحة

السياسية التونسية مستقبلًا، وأنَّها تتيح للأحزاب وقوى المعارضة السياسية[٤٨]، مجالًا أوسعًا وحرية في العمل التنظيمي داخل الوسط الوطني والديمقراطي، وفي الوقت نفسه أبدى الحزب تحفظاته على الإجراءات ، التي اتبعها النظام السياسي الجديد في اصدار قانون الأحزاب السياسية التي رأى فيه الكثير من الجوانب السلبية ، والتي تدخل في عمل الأحزاب سواء من الناحية التنظيمية أو طريقة العمل الجماهيري، مشيرًا إلى تلك الإجراءات بأنَّها ستجعل من النظام السياسي ليبراليًا في شكله من دون المساس بجوهره[٤٩].

وأكّد الأمين العام للحزب أحمد نجيب الشابي، على أنَّ أحزاب المعارضة التونسية لم تحقق نجاحًا في المحافظة على وجودها السياسي، ولاسيما أنَّها كانت تتسابق في التقرب من النظام السياسي الجديد الذي كان قد عمل فيما مضى على تهميشها وإضعافها، وأنَّها اخطأت خطًا كبيرًا حينما تخلت عن وظيفتها الأساسية المعارضة، عن طرق توجيه الانتقادات إلى النظام منذ السنوات الأولى للتغير[٥٠]، فقد أكّد الحزب على أنَّ التعديلات التي وجّهها النظام إلى الدستور وقانون الأحزاب والصحافة، لم تكن محل نقاشٍ من الأحزاب والقوى المعارضة التي اكتفت بتوقيعها على الميثاق الوطني، وأنَّها انساقت وراء النظام السياسي الجديد في محاولة منها استغلال الفرصة للتقرب منه، ممّا جعلها تفقد قيمتها التنظيمية ومصداقيتها أمام الجماهير التونسية وقواعدها الشعبية[٥١]، وفي الوقت نفسه جعلت الحزب يعاني من انكماش سياسي وعدم قدرته على إحداث أيّ تأثيرٍ في صفوف الجماهير في تلك المدة، والتي يعود سببها إلى قلة إمكانياته المادية ، التي اقتصرت على ما كان يحصل عليها من معونة مالية تقدمه له الحكومة التونسية ، شأنه شأن بقية الأحزاب المعارضة الأخرى والتي بلغت ستين ألف دينار سنويًا[٥٢].

ويتضح ممّا تقدم أنَّ طغيان شخصية الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي التي مثلها أحمد نجيب الشابي، على نشاط الحزب والتي حملت النظام التونسي الجديد، المسؤولية الكاملة في إضعاف دور أحزاب المعارضة عامة وحزبه خاصة، محدودية وانعدام مشاركتها في السلطة، إلا أنَّه يبدو سبب ضعف نشاط حزب التجمع الاشتراكي التقدمي يعود بالدرجة الأولى، إلى عدم قدرته في استعمال الوسائل والأساليب التي تمكنه من التأثير في الجماهير التونسية.

ج- حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي.

أعلن عن تأسيس الحزب السيد عبد الرحمن التليلي[٥٣]، بعد حركة التغيير في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ في تونس وصدور قانون الأحزاب في ٣ ايار ١٩٨٨ ، ومع رفض الحكومة التونسية الجديدة منح تأشيرة العمل السياسي لأيّ حزبٍ يحمل أفكارًا وتوجهات قومية أو دينية في تونس[٥٤]، فقد بادر مجموعة من الشباب المثقف بتلبية دعوة عبد الرحمن التليلي عضو اللجنة

المركزية في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم)، إلى عقد اجتماع في ١٤ تشرين الأول ١٩٨٨ الذي حضره خمسة وثلاثون شخصًا من ذوي الميول والاتجاهات الفكرية القومية من مختلف أنحاء الجمهورية التونسية[٥٥]، وفي الاجتماع المذكور جرت مناقشة وضع التيار القومي ومكانته السياسية بين فئات المجتمع التونسي ، وفي نهاية الاجتماع اتفق المجتمعون على تقديم طلب لإجازة حزب سياسي باسم الاتحاد الديمقراطي الوحدوي ، وحصل الحزب على تأشيرة العمل السياسي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٨[٥٦].

وأبدى عدد من الشخصيات القومية التونسية تحفظها على تأسيس الحزب وعدّوه تدخلًا من عبد الرحمن التليلي في شؤون القوميين، إذ أكدوا على أنَّ الأخير لم ينتمِ إلى أيّ تنظيم قومي تونسي في يوم من الأيام[٥٧]، وعدّ البعض من القيادات القومية أنَّ دور عبد الرحمن التليلي لم يكن يتعدى الوساطة بينهم وبين النظام السياسي الجديد في تلك المدة التي عقبت وصول زين العابدين بن علي لرئاسة الجمهورية ، وأنَّ الاخير كان قد فرض إرادته على الحزب والتيار القومي ليجعل منه تيارًا سياسيًا يعمل لصالح النظام[٥٨]، وذلك ما سيفقده رصيده النضالي الذي كان يتمتع فيه عبر عقود من النضال ضد النظام البورقيبي السابق، ولاسيما أنَّ عبد الرحمن التليلي عمل على شقّ القوى القومية ، في تشكيل هيأة تأسيسية ضمّت عناصر قومية معروفة كانت بنضالها في صفوف التنظيمات والأحزاب القومية التونسية [٥٩]، والتي كانت تحظى بتأييد جماهيري تكون تحت قيادته المباشرة[٦٠].

وأكّد الأمين العام للحزب عبد الرحمن التليلي على أنَّ حزبه ليس قوميًا وهو مستقل عن الأحزاب والحركات المرتبطة بالتيارات القومية التقليدية العربية الناصرية والبعثية، وأنَّه حزبٌ يتبنى النهج الاشتراكي ، وهدفه تحقيق كونفدرالية تضم البلدان العربية كافة ، مستندة على أسس ديمقراطية تحترم فيها خصوصية كلّ مجتمع عربي[٦١]، وأنَّ الوحدة العربية في منهاج الحزب ينبغي أنْ تكون مبنية على أسس ديمقراطية ، وتحقيق تعاون اقتصادي ، وعدّ الحزب البيئة السياسية المناسبة لتحقيق الوحدة العربية ، التي لا يمكن تحقيقها إلا بالخيار الاشتراكي المستند على قاعدة التخطيط الاقتصادي الاشتراكي الشامل ، الذي منه يمكن تحقيق رفاهية في القطعات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لفئات المجتمع كافة[٦٢].

وأكّد الحزب في برنامجه الاقتصادي على أنَّ تحقيق التكامل الاقتصادي لا يمكن إلا بتقاسم الادوار بين الدولة والمجتمع ، على أنْ تكون الدولة هي المحرك الاساس فيه ، ويرى الحزب أنَّ الديمقراطية والاشتراكية مرتبطتان ببعضهما وهما أساس الحرية ، ومن أسباب أزمة الاشتراكية في تلك المرحلة غياب الحرية الفردية ، وهو ما ترك آثارًا سلبية على الواقع الاقتصادي

التونسي، بتدخل البيروقراطية الإدارية في تسيير العجلة الاقتصادية[٦٣]، ودعا الحزب إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي، بإقامة سوق عربية مشتركة تلغى فيها الحواجز الكمركية، واتباع سياسة السوق المفتوحة ويكون التبادل التجاري فيه من دون قيود بينها[٦٤]، وعدّ الحزب العمل واجبًا مقدسًا وحقًا لكلّ فردٍ قادرٍ على العمل، على أنْ تتولى الحكومة توفير ذلك الحق ، ورفض البطالة سواء كانت ظاهرة أم مُقنَّعة، ويرى الحزب أنَّ الأسرة هي نواة المجتمع والضمان الحقيقي لحماية المجتمعات من الانهيار، ووظيفتها الأساسية تربوية تنظيمية إذا استطاعت تحقيق التوازن فيها والذي يمكن منها بناء مجتمع متوازن[٦٥].

وتعرّض الحزب إلى عدّة ضغوطاتٍ من النظام التونسي ولاسيما فيما يخصّ الايدلوجية السياسية وموقفه من الديمقراطية، والتي جعلت عناصره الحزبية وقياداته عرضة للملاحقة من سلطات الأمن التونسية، وصدور أحكامٍ بالسجن ضدهم، فقد وجّه الاتهام إلى البشير الصيد بالتعرض للنظام الجمهوري وحكم عليه بالسجن لمدة عامين[٦٦]، فكانت تلك الملاحقات من أجهزة الأمن السبب في تراجع النشاط السياسي للحزب، مقارنةً بحضور الأحزاب والقوى السياسية الأخرى من التيار اليساري نفسه، إنْ لم يكن قد انعدم في مرحلته الأولى من المسار الديمقراطي للجمهورية التونسية الثانية بشكل خاص[٦٧]، ولاسيما بعد أنْ أهمل هذا الاتجاه البعد الإسلامي والذي أدّى إلى إضعافه وأتاحت الفرصة أمام القوى المتربصة به أنْ تعزله[٦٨]، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ قيادة الاتحاد الديمقراطي الوحدوي شأنها شأن الكثير من قادة أحزاب وقوى المعارضة الأخرى، كانت تراهن على ضرورة توسيع دائرة تحركهم وتفعيل قدرتهم في الضغط على التجمع الدستوري الديمقراطي؛ بهدف إنضاج موقف قياداته وإقناعه بضرورة إفساح المجال أمام القوى السياسية لتمارس دورها في الساحة السياسية التونسية[٦٩].

ويتضح ممّا تقدم أنَّ تأثير الحزب على المجتمع التونسي كان محدودًا؛ بفعل تذبذب توجهاته الفكرية، واحتوائه على عدّة شخصيات قيادية على الرغم من انتمائها إلى التيار السياسي العروبي، إلا أنَّها اختلفت في رؤاها وتصوراتها تجاه الدولة والمجتمع والمتغيرات الدولية ، لذا اعترى نشاطها الفتور واعتراها الضعف في أغلب الأحيان؛ لغياب المرونة في التعامل مع المجتمع التونسي ، والمتغيرات الدولية؛ لافتقارها للإطار النظري والواقعي للتطورات المحلية والإقليمية ، فضلًا عن أنَّ معظم قيادات الحزب كانت لا تملك رؤية واضحة في قضية كيفية ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخلها وفيما بينها وفي علاقاتها بالسلطة والمجتمع ، ومن جهة أخرى سيطرت الخلافات الثانوية داخل الحزب نفسه ، ورضوخها لطغيان الدولة وسطوتها بل مجاراتها وتبريرها أحيانًا .

الخاتمة:

ختامًا توصل البحث الى عدد من النتائج التي يمكن اجمال اهمها فيما يأتي:

أولًا: كان نجاح زين العابدين بن علي في إزاحة الحبيب بورقيبة من هرم السلطة قد شكّل انتقالة مهمة في اسلوب التعامل مع الضغوطات السياسية التي كانت تعاني منها تونس في ظلّ المنظومة التسلطية الحاكمة، وإتاحة الفرصة للنخب السياسية من خارج الحزب الدستوري في ادارة الدولة.

ثانيًا: وفّر قانون الأحزاب والجمعيات السياسية الذي أصدره زين العابدين بن علي عام ١٩٨٨ مناخًا سياسيًا جديدًا للنظام السياسي الجديد في تخفيف ضغوطات المعارضة السياسية والحدّ من التوتر والاستقطاب السياسي ما بين الدولة وأحزاب المعارضة.

ثالثًا: استطاع النظام السياسي الجديد تحقيق أكبر قدر ممكن من التصالح مع فئات المجتمع التونسي وبناء مجتمع مدني على أسس ديمقراطية واتخاذ خطوات فعلية في هذا الاتجاه من دون الاصطدام بالأحزاب المعارضة.

رابعًا: كان قانون الأحزاب محاولة لتخفيف حدّة التوتر السياسي واحتواء الضغوطات الداخلية، والتكتلات السياسية بين الأحزاب والقوى المعارضة سواء من داخل الحزب الاشتراكي الدستوري أم خارجه من غير القوى الدستورية، ممّا مكّن القيادة السياسية الجديدة تحقيق المصالحة الوطنية بين النظام السياسي الجديد وفئات المجتمع المدني التونسي.

خامسًا: يمكن عدّ الأحزاب السياسية التي أجيزت بعد انقلاب ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧، أحزابًا لا يمكن أنْ ترتقي الى مستوى احزاب معارضة؛ لأنَّها لم تكن تملك الارادة السياسية الحرة ولاسيما قبولها بالميثاق الوطني الذي عدّته الحكومة التونسية التزامًا بما جاء فيه، فضلاً عن أنَّها كانت تموّل ماديًا من الحكومة التونسية ممّا جعلها ضعيفة الارادة السياسية وعدم قدرتها على معارضة النظام.

الهوامش

References

(١) الحبيب بورقيبة : ولد في ٣ اب ١٩٠٣ في حي الطرابلسية بمدينة المنستير ، أنهى دراسته في كلية الحقوق والعلوم السياسية في باريس عام ١٩٢٧ ، انضم إلى الحزب الحر الدستوري عام ١٩٣٣ واستقال منه في العام نفسه ليؤسس في ٢ آذار ١٩٣٤ الحزب الحر الدستوري الجديد ، وقع وثيقة الاستقلال التام في ٢٠ آذار ١٩٥٦، وشكّل أول حكومة تونسية في ١٣ حزيران ١٩٥٦، وفي عهده استكملت تونس سيادتها بإجلاء آخر جندي فرنسي عن التراب التونسي في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٣ ، و في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٤ تم تعديل الدستور وأسندت رئاسة الدولة إليه مدى الحياة ، في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ وأمام الحالة الصحية المتردية ، قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بخلعه وأعلن نفسه رئيسًا جديدًا للجمهورية التونسية ، وبعد هذا التغيير أقام الحبيب بورقيبة بمسقط رأسه المنستير حتى وفاته في ٦ نيسان عام ٢٠٠٠، ولقّب بعدّة ألقاب لا وجود لها في القاموس السياسي مثل: " الرئيس الأبدي"، و "الباي الجمهوري" ، وألقاب اخرى . للمزيد ينظر : حسن زغير حزيم ، الحبيب بورقيبة ودورة السياسي ١٩٣٣– ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب ، جامعة بغداد ٢٠٠٣ ؛ بورقيبة قاوم فرنسا وحفظ قصائد هوجر، صحيفة الشرق الأوسط العدد ٨٧٧٨ ، في ١٩ نيسان ٢٠٠١.

(٢) الطاهر بن يوسف ، الحبيب بورقيبة – تضخم الانا ، تونس ، د م ، ٢٠١٢ ، ص١٩٢.

(٣) حسين كروم ، ازمة الخلافة والديمقراطية في تونس ، مجلة المنار ، العدد٣٧ ، باريس ، كانون الثاني ١٩٨٨ ، ص١٦٨.

(٤) زين العابدين بن علي : سياسي وثاني رئيس جمهورية لتونس، ولد بن علي في مدينة حمام سوسة بتأريخ ٣ آيلول ١٩٣٦ ، حصل على الدبلوم من المدرسة العسكرية الملكية البريطانية ودخل مدرسة المدفعية في شالون سور مارن بفرنسا، وأُرسل بدورة إلى المدرسة العسكرية العليا للاستخبارات والأمن في بلتيمور في الولايات المتحدة، عيّن مديرًا للأمن الوطني في عام ١٩٧٧ ، ووزيرًا للداخلية في ٢٨ نيسان ١٩٨٦ ثم رئيسًا للوزراء في ٢ تشرين الاول ١٩٨٧ ، ورئيسًا للجمهورية في ٧ تشرين الاول ١٩٨٧ ، أزيح عن الحكم بانتفاضة شعبية عام ٢٠١٠ ، ولجأ الى المملكة العربية السعودية في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ ، عن عمر ناهز ٨٣ عامًا ، في مستشفى الملك فيصل التخصصي بمدينة جدة ، ودفن في المدينة المنورة في ٢١ ايلول ٢٠١٩ ، للمزيد ينظر : مروة رسول رحيم حسين حلو، زين العابدين بن علي ودوره السياسي في تونس حتى عام ٢٠٠٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٩ ؛ تونس ، وفاة زين العابدين بن علي في السعودية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/19

(٥) حمزة عليان ، تونس بين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي ، صحيفة القبس الكويتية ، العدد٥٥٦٣ ، الكويت ، ٨ كانون الاول ١٩٨٧ ، ص٢٥.

(٦) وكالة الانباء العراقية ، تقارير اخبارية ، تمرد في تونس ، العدد ١٠٤ ، الرقم ٨٢ ، ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧.

(٧) مصطفى بكري ، بن علي يحسم معركة الخلافة في تونس ، مجلة المصور المصرية، العدد٣٢٩٢، القاهرة، ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٧ ، ص١٩.

(٨) حركة الاتجاه الاسلامي : حركة اسلامية تأسست عام ١٩٦٩ في تونس ، ومن ابرز مؤسسيها الشيخ راشد الغنوشي وعبد الفتاح مور وحميده النفير ، قامت على منهج فكر الاخوان المسلمين في العالم الاسلامي ، كان تشكيلها رد فعلٍ ضد توجهات رئيس الجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة العلمانية التغربية وتجاوزه على الاسلام في عدّة مناسبات ، وقد لقيت افكارها قبولًا لدى فئات الشعب التونسي ولاسيما طلبة الجامعات، اعلنت الحركة عام ١٩٨٥ تشكيل مكتبها السياسي برئاسة راشد الغنوشي ، ودخلت في صدمات مع النظام التونسي وتعرضت قيادتها للاعتقال عدّة مرات، قامت الحركة بتغيير تسميتها الى حزب النهضة بعد صدور قانون الاحزاب والجمعيات عام ١٩٨٨ على امل الحصول على الاعتراف الرسمي إلا أنّها لم تفلح . للمزيد ينظر : راشد الغنوشي ، حركة الاتجاه الاسلامي في تونس ، دار القلم ، الكويت، ١٩٨٩ .

(٩) وزارة الاعلام التونسية ، ترسيخ المسار الديمقراطي ، المطبعة الرسمية ، تونس ، ١٩٨٩ ، ص٩.

(10) Fco 93/3918، NFT 014/1 ، Report on the political situation in Tunisia، Tunisia internal: Statement By MTI Leader، 18 December 1987.

(١١) يعود سبب الانقلاب إلى المؤامرة التي كانت تحاك ضد الوزير الاول زين العابدين بن علي والتي كانت بقيادة محمد الصياح، والهادي مبروك، ومحمود بالحسن، ومنصور السنجري وكانت تدبّر محاولة اغتيال الوزير الأول زين العابدين بن علي ، ويعود سببها إلى الخلاف الذي نشب بين الحبيب بورقيبة ووزيره بن علي حول إعادة محاكمة متهمي حركة الاتجاه الإسلامي وتشديد العقوبات ضدهم والتي رفضها الاخير ، ولاسيما أنَّ سعيدة ساسي قد أبلغته عن غضب خالها الحبيب بورقيبة لعدم استجابته لأوامره بإعادة المحاكمة وانه يفكر بأقصائه وتعيين محمد الصياح بدلًا عنه ، وهذا الاسلوب كان معتادًا منه في اقصاء كلّ مَنْ يعارضه ، فضلًا عن مسألة الخلافة التي كانت محلّ صراعٍ وجدلٍ بين الطبقة السياسية المقربة منه، ممّا جعله يسرع في حسم تلك الفوضى السياسية القائمة، وأخيرًا لا يمكن إغفال العامل الاقتصادي ومدى تأثير الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد التونسي ، والتي لم تتمكن الحكومات المتعاقبة على مواجهتها على الرغم من الإجراءات المتاحة لها في النهوض بالاقتصاد التونسي . للمزيد ينظر : زينب طه ياسين ، النظام السياسي التونسي ١٩٥٦-١٩٨٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٢٢-١٢٣.

(١٢) نقلًا عن : صحيفة الوطن الكويتية ، العدد٦٨٩٩ ، في ٨ تشرين الثاني ، ١٩٨٨.

(١٣) الطاهر بن يوسف ، المصدر السابق ، ١٩٤.

(١٤) الحسني السلامي ، العودة إلى النظام الجمهوري ، صحيفة الدستور ، العدد ٥٤٩ ، لندن ، في آب ١٩٨٨، ص٦.

(١٥) أحمد فاضل جاسم ، مستقبل التجربة الديمقراطية في تونس ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٠، ص٢٢٨.

(١٦) نغم أكرم عبدالله الجميلي ، تجارب التعددية الحزبية في الوطن العربي نموذج تونس ، دراسة تاريخية تحليلية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١، ص١٠٥.

(١٧) تشكلت المحكمة العليا بأمر من رئيس الجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة بعد توليه منصب رئاسة الجمهورية في عام ١٩٥٧ للنظر بالدعاوى المقامة ضد كل مَنْ يعارض سياسة رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين في الدولة ممّن تثبت عليهم تهمة الخيانة العظمى وسرقة اموال الدولة ، وقد حكمت على صالح بن يوسف الامين العام للحزب الحر الدستوري الجديد بالإعدام غيابيًا عام ١٩٥٨ ، ومثّل امامها مجموعة من ضباط الجيش المتهمين بتدبير انقلاب عام ١٩٦٢ ، بقيادة عبد العزيز العكرمي ، وفي عام ١٩٦٩ اصدرت المحكمة الحكم على احمد بن صالح وزير التخطيط الاسبق ومهندس التجربة الاشتراكية بالسجن عشر سنوات مع الاشغال الشاقة بتهمة الخيانة العظمى ، بعد فشل التجربة الاشتراكية ، ومثّل امامها المشاركون بعملية الهجوم على مدينة قفصة عام ١٩٨٠ بقيادة الازهر الشرايطي ، وقيادة الحركة الاسلامية عام ١٩٨١ الذين كان يقودهم الشيخ راشد الغنوشي ، ومثّل امامها رئيس الحكومة التونسية محمد مزالي عام ١٩٨٦ بتهمة الخيانة العظمى . للمزيد ينظر : عميرة علية الصغير ، المحاكمات السياسية في تونس ١٩٥٦-٢٠١١، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر ، جامعة منوبة ، تونس ، ٢٠١١ ، ج١ ، ص٤٢-٦٧.

(١٨) فيلب مودري ، زين العابدين يحاول اعادة الديمقراطية تدريجيًا ، صحيفة الوطن الكويتية (عن لوفيماروا الفرنسية) ، العدد٤٨٠١، تموز ١٩٨٨ ، ص١٤.

(١٩) نقلًا عن : محمد علي داهش ، المغرب العربي المعاصر ، الاستمرارية والتغير ، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٢١٠.

(٢٠) الطاهر بن يوسف ، المصدر السابق ، ١٩٤.

(٢١) صحيفة الزمان العراقية ، اصلاحات التغير كرست دولة القانون ومجتمع التعددية في تونس، العدد ١٦٥٣، بغداد ، في ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

(٢٢) سمحت تلك الاجراءات بعودة أحمد بن صالح زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وشملت تلك الإجراءات إلغاء محكمة أمن الدولة ومنصب الوكيل العام للجمهورية وإصدار حزمة من القوانين التي تتعلق بالحريات العامة. للمزيد ينظر: علي طعمه، تونس وعصر الزين ، مؤسسة الهيثم للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٣٥-٣٦.

(٢٣) أحمد فاضل جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٣٠.

(٢٤) شفيق السامرائي ، الأحزاب السياسية في تونس من عهد بورقيبة الى زين العابدين بن علي ، مجلة العلوم السياسية ، السنة ٣ ، العدد ٧ ، جامعة بغداد ، حزيران ١٩٩٠، ص٢٦.

(٢٥) طه حميد حسن ، النظام السياسي التونسي ١٩٥٦-١٩٨٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٢١٠.

(٢٦) معن عبد الرحمن بركات ، المنهاج الديمقراطي في الجمهورية التونسية ، بحث (غير منشور) سفارة جمهورية العراق في تونس ، ١٩٩٧، ص٤٥.

(27) Jamal Amiar, Talk of Democracy Outpaces Action In five north African States, Washington Report, on middle East Affairs, 1991, p:22-23.

(٢٨) نغم أكرم عبدالله ، المصدر السابق ، ص١٠٩.

(٢٩) معن عبد الرحمن بركات ، المصدر السابق ، ص٤٥.

(٣٠) كانت توجد اربعة احزاب سياسية تمارس نشاطها السياسي في تونس وهي كلّ من: الحزب الاشتراكي الدستوري (الحاكم) الذي تعود بداية تأسيسه الى عام ١٩٣٤ في مؤتمر قصر هلال حينما اسسه عدد من الشباب المنشقين عن الحزب الدستوري التونسي واطلقوا عليه تسمية الحزب الحر الدستوري الجديد واستمر بهذه التسمية حتى عام ١٩٦٤ حينما غيّر تسميته الى الحزب الاشتراكي الدستوري في مؤتمر المصير ، وظل بهذه التسمية حتى صدور قانون الاحزاب فأبدلت تسميته الى التجمع الاشتراكي الدستوري عام ١٩٨٨، والحزب الشيوعي التونسي الذي تأسس عام ١٩٢٠ وتعرّض نشاطه للحظر كبقية الاحزاب السياسية بعد عام ١٩٦٤ وظلّ محظورًا حتى عام ١٩٨١ في حكومة محمد مزالي وبدأ بممارسة نشاطه السياسي على شكل ضيق؛ لئلا يصطدم بالنظام التونسي الحاكم ويتعرض نشاطه للحظر مرة اخرى ، وحزب الوحدة الشعبية الذي تعود البداية الاولى لتأسيسه الى عام ١٩٧٣ حينما أعلن أمينه العام احمد بن صالح تأسيسه في الولايات المتحدة الامريكية ، وأبدل اسمه الى حزب الوحدة الشعبية وحصل على الاعتراف الرسمي في ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٣ ، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي كانت تصنف ضمن التنظيمات اليسارية وتعود البدايات الاولى لها الى عام ١٩٧٤ بعد فشل التجربة الاشتراكية في تونس وبروز التيار الليبرالي داخل الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري بقيادة احمد المستيري، وحسيب بن عمار، والباجي قائد السبسي، والباهي الادغم، وعلى الرغم من الطلبات العديدة التي قدموها إلا أنّها لم تحصل على الاعتراف الرسمي من الحكومة التونسية حتى ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٣ . للمزيد ينظر : نغم اكرم عبدالله ، المصدر السابق ، ١٠٩ .

(٣١) بلغ عدد الأحزاب السياسية المعترف بها من الحكومة والمسموح لها بممارسة نشاطها السياسي بشكل علني والتي صادقت على الميثاق الوطني هي سبعة أحزاب: التجمع الدستوري (الحاكم) ، والحزب الشيوعي التونسي ، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين ، وحزب الوحدة الشعبية ، والحزب الاجتماعي للتقدم ، وحزب التجمع الاشتراكي التقدمي ، وحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي الذي حصل على الاعتراف الرسمي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٨. للمزيد ينظر: سيماء علي مهدي، دور الأحزاب في النظام السياسي التونسي بعد التغير، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص٢٨.

(٣٢) أحمد فاضل جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٤٢.

(٣٣) طه حميد حسن ، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في تونس ١٩٨٧-٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات الدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص١٣٩.

(٣٤) مصطفى بن جعفر، تقويم حصاد حكم الرئيس (بن علي)، مجلة اقلام المغربية ، (ندوة) العدد ٣ ، لعام ٢٠٠٠ ، ص٣٥.

(٣٥) صندوق النقد الدولي : وكالة دولية متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، أُنشِئ بموجب معاهدةٍ دوليّة عام ١٩٤٥ ؛ بهدف تعزيز أمن وسلامة الاقتصاد العالمي ، ومقرّه ولاية واشنطن الامريكية ، مثّلت فيه دول العالم والبالغ عددهم ١٨٨ دولةً ، إنشاء الصندوق في سياق السعي الدؤوب لبناء نظامٍ اقتصادي عالمي جديد نهاية الحرب العالميّةِ الثانية ، وكان الهدف الرئيس من انشائه تحقيق النمو الاقتصادي لدول الاعضاء، وتيسير النمو والتوسّع في التجارة الدوليّة ، وقدّم الصندوق قروضًا للدول الأعضاء التي تتعرّض لمشاكلٍ اقتصادية وتقديم المساعدات الفنيّة لها . للمزيد ينظر : ارسنت فولف ، صندوق النقد الدولي ، قوة عظمى في الساحة العالمية ، ترجمة : عدنان عباس علي ، سلسة كتب عالم المعرفة ، المجلس الوطني للأدب والفنون ، الكويت ، ٢٠١٦.

(٣٦) معن عبد الرحمن بركات ، المصدر السابق ، ص٦٣.

(٣٧) نغم أكرم عبدالله ، المصدر السابق ، ص١١٧.

(٣٨) الهاشمي الطرودي ، قراءة أولى – المشهد السياسي في تونس ١٩٦٠–٢٠١٥ في البحث عن كتلة سياسية جديدة ، دار محمد علي ، تونس ، ٢٠١٥ ، ص١٥٧–١٥٨.

(٣٩) أحمد قعلول ، أحزاب وقوى المعارضة التونسية ، مجلة اقلام المغربية (ندوة) ،العدد ٣ ، لعام ٢٠٠٠ ، ص١٥.

(٤٠) نغم أكرم عبدالله ، المصدر السابق ، ص١١٧.

(41) Jamal Amiar , Op Cit , p25.

(٤٢) الفرانكفونيّة : رابطة تضمّ الدول والشعوب التي تتحدث الفرنسيّة لغة رسميّة أو حتى لغة عادية ، وقد ظهر هذا المصطلح للمرّة الأوّلى في القرن التاسع عشر ، ويعود مصطلح الفرانكفونية إلى الجغرافي الفرنسي أونسيم روكولو، الذي وضعه عام ١٨٨٠ بأنّها مجموع البلدان التي تستعمل اللغة الفرنسية في عدّة موضوعات، وعرَّفَها الكاتب والباحث السياسي اللبناني قاسم محمد عثمان بأنها واقع معاشٍ ونمط تفكير وسلوك حياة ، قبل أنْ تكون انخراطًا في نموذج سياسي أو في كيان جغرافي ، وتضم منظمة الفرانكفونية في عضويتها ٥٥ دولة من المستعمرات الفرنسية في السابق ، و١٣ دولة لها صفة مراقب ، فضلًا عن المستعمرات الفرنسية القديمة ، وتضم المنظمة دولاً مثل: بلجيكا، ولوكسمبورغ، ومقاطعة الكيبك الكندية ، واعلن عن تأسيسها في ٢٠ آذار ١٩٧٠، لذا صار هذا اليوم يومًا عالميًا للاحتفال بالفرانكوفونية . للمزيد ينظر : وليد كاصد الزبيدي ، السياسة الفرانكفونية إزاء الوطن العربي (الجزائر– أنموذجًا) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ ، ص٢٦.

(٤٣) طه حميد حسن ، تطور الحركة الدستورية في تونس ، ص١٤٢.

(٤٤) حسين الجزيري ، علاقة النخبة الحاكمة في تونس بنظام الحكم ، مجلة أقلام المغربية ، العدد ٣ ، الرباط ، في كانون الثاني ،٢٠٠٠ ، ص٣٤.

(٤٥) أحمد نجيب الشابي : محامٍ وسياسي تونسي ، ولد في ٣٠ حزيران ١٩٤٤بمدينة أريانة التونسية ، درس بمعهد اليسي كارنو في تونس وحصل منه على شهادة البكالوريا عام ١٩٦٤ ، انخرط في تنظيم "العامل التونسي" في بداية السبعينات وكان من بين أكثر أعضائه نشاطًا في الهجرة ، عاد إلى تونس سرّا في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٧ بعد اعتقال مجموعة من قيادات العامل التونسي ، على الرغم من صدور أحكام غيابيّة في حقّه مجموعها ٢١ عامًا سجناً عام ١٩٨١ ، أنهى دراسته للحقوق عام ١٩٨٣، وشارك عام ١٩٨٣ في تأسيس التجمع الاشتراكي التقدمي وهو أحد الأحزاب السياسية التي تأسست إثر الانتخابات التشريعية عام ١٩٨١ ، وبدأ بممارسة المحاماة عام ١٩٨٤ ، وانتخب نائبًا في المجلس الوطني التأسيسي عن دائرة تونس الثانية ٢٠١١. للمزيد ينظر : أحمد نجيب الشابي ، موسوعة الجزيرة إلكترونية ، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/4/ 9

(٤٦) توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص١٩٩.

(٤٧) نغم أكرم عبدالله ، المصدر السابق ، ص١١٨.

(٤٨) معن عبد الرحمن بركات ، المصدر السابق ، ص٦٣.

(٤٩) توفيق المديني ، المصدر السابق ، ص٢٤٠-٢٤١.

(٥٠) بشير البكر ، الحزب الحاكم والمعارضة ، مجلة اليوم السابع ، العدد ٣٠٩ ، باريس ، أيار، ١٩٨٨ ، ص١٥.

(٥١) نغم أكرم عبدالله ، المصدر السابق ، ص١١٩.

(٥٢) طه حميد حسن ، تطور الحركة الدستورية في تونس ، ص١٥٧.

(٥٣) عبد الرحمن التليلي : ولد في مدينة قفصة في ٣٠ آذار ١٩٤٣، سياسي تونسي ، من عائلة وطنية ابن المناضل الوطني والنقابي أحمد التليلي ، نشط في شبابه بمنظمات اليسار الطلابي بفرنسا ، أسس هناك منظمة راديكالية باسم تونس الحمراء ، ممّا تسبب في طرده من فرنسا إبان أحداث أيار ١٩٦٨، تقرّب في ثمانينات القرن الماضي من النظام التونسي الحاكم ، الذي كان يسعى جاهدًا في إيجاد قيادة بديلة للاتحاد العام التونسي للشغل ، وأسس حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي عام ١٩٨٨ ، وتسنمّ عدّة مناصب حكومية أولها رئاسة الديوان الوطني الزيت وآخرها ديوان الطيران المدني أقيل منه في ٢١ آب ٢٠٠٣. للمزيد ينظر: عبد الرحمن التليلي ، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، https://ar.wikipedia.org/wiki

(٥٤) الهاشمي الطرودي ، المصدر السابق ، ص١٥٣.

(٥٥) توفيق المديني ، المصدر السابق ، ص٧١-٧٢.

(56) Hassine Raouf Hamza, Communisme et nationalisme en Tunisie de la "libération" à l'indépendance, Université de Tunis 1994, P.98.

(٥٧) الهاشمي الطرودي، السعي التوحيدي.. آخر المستجدات، مجلة المغرب العربي، العدد ١٢٤، في تشرين الأول ١٩٨٨، ص٥.

(٥٨) علي بن سعيد ، أي مستقبل للتيار القومي العربي في تونس ، مجلة أقلام المغربية ، العدد٩، الرباط ، في ٢٨ تشرين الأول ، ٢٠٠٣، ص١٢٣.

(٥٩) توفيق المديني ، المصدر السابق ، ص١١٠-١١١.

(٦٠) ضمّت الهيأة التأسيسية لحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي كلّ من: فوزي السنوسي، ومسعود الشابي، وهم من البعثيين واللذين أصرّا على تأسيس هذا الاتجاه بالتعاون مع أبرز قادة هذا الحزب المحامي بشير الصيد القريب من النظام الليبي والذي يرون فيه توحيد لصفوف القوميين ، مارس الحزب نشاطه السياسي قبل عام ١٩٨٧ باسم التجمع القومي العربي وغيّر تسميته بعد مجيء الرئيس زين العابدين بن علي إلى الحكم باسم حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي تماشيًا مع النهج الديمقراطي للجمهورية التونسية الثانية في تلك المدة . للمزيد ينظر : توفيق المديني ، المصدر السابق ، ص٧١.

(٦١) الهاشمي الطرودي ، هل يتوحد دعاة الوحدة ؟ ، مجلة المغرب العربي ، العدد ١٢٣ ، في ٢١ تشرين الأول ١٩٨٨ ، ص٦.

(62) Hassine Raouf Hamza, Op Cit, p105.

(٦٣) وفاء الحلفي ، التجمع الاشتراكي التقدمي والاتحاد الوحدوي الديمقراطي ، تونس ، ١٩٩٥ ، ص٢٠-٢١.

(٦٤) معن عبد الرحمن بركات ، المصدر السابق ، ص٦٣.

(٦٥) الهاشمي الطرودي ، السعي التوحيدي .. اخر المستجدات ، ص٨.

(٦٦) وفاء الحليفي ، المصدر السابق ، ص٢٣.

(٦٧) علي بن سعيد ، المصدر السابق ، ص١٢٥.

(٦٨) جريدة المغرب العربي التونسية ، العدد ١٠٣ ، في ٣ حزيران ، ١٩٨٨ .

(٦٩) طه حميد حسن ، تطور الحركة الدستورية في تونس ، ص١٦٠.